

# مجلة فكر

## الإخوان المسلمون والإنجليز

ديسمبر 1985

د. رءوف عباس حامد

رغم تعدد الكتابات التي تناولت تاريخ جماعة الإخوان المسلمين أو أطرافا منه، سواء بأقلام الإخوان أنفسهم أو المتعاطفين معهم، أو أقلام محايدة أو شبه محايدة، فإن موقف الجماعة -باعتبارها تمثل تيارا يعبر عن إتجاه معين على الساحة السياسية المصرية منذ أواخر العشرينات حتى عام 1954 (على الأقل)- موقف تلك الجماعة من القضية الوطنية لم ينل حقه من الدراسة. ونعنى بالقضية الوطنية قضية التحرر الوطنى من الوجود البريطانى فى مصر. حقا هناك معالجة ضمنية لموقف الإخوان من تلك القضية، ولكنها ترد فى السياق العام لنشاط الإخوان السياسى وخاصة قبيل الحرب العالمية الثانية وتلقى أضواء أكثر سطوعا على موقف الإخوان من الوفد وأحزاب الأقليات والقصر، أما موقف الإخوان من الإنجليز، وموقف الإنجليز منهم، فلم يحظ بإهتمام الدارسين ربما لندرة المادة التاريخية المتعلقة به، فيما عدا المحاولة القيمة التى بذلها الدكتور عبدالعظيم رمضان لتحقيق إتهام مجلس قيادة ثورة يوليو للإخوان بإجراء إتصالات بالإنجليز من وراء ظهر قيادة الثورة فى عام 1953، معتمدا على لقاءات شخصية جرت بينه وبين بعض العناصر القيادية من الإخوان المسلمين الذين شاركوا فى تلك الإتصالات. وأخيرا تم رفع النقاب عن الوثائق البريطانية حتى عام 1954، وأصبحت الوثائق الرسمية الخاصة بهذه الإتصالات متاحة للباحثين، وأصبح من الممكن تجميع أشلاء صفحة مجهولة من تاريخ الإخوان المسلمين، وهو ما نحاوله فى هذه الدراسة.

ولكن قبل أن نقلب صفحات الوثائق الرسمية، يجب أن نبحت بين صفحات تاريخ الإخوان عن موقف الجماعة من قضية التحرر الوطنى لئتمادا على كتابات الإخوان أنفسهم، لنقف على التوجهات الوطنية للإخوان، ونبين مدى مواكبتها للإتجاه العام للحركة الوطنية المصرية ومدى تنافرها أو إلتقائها مع السياسة البريطانية فى مصر.

\*\*\*

نشأت جماعة الإخوان المسلمين -كما هو معروف- عام 1928 فى مدينة الإسماعيلية على يد الشيخ حسن البنا، كجماعة دينية ذات أهداف تربوية وإجتماعية ترمى إلى "تربية الأمة وتنبيه الشعب وتغيير العرف العام وتركيز النفوس وتطهير الأرواح"<sup>1</sup>، وهى أهداف يلفها الغموض ويستطيع كل طرف أن يفهمها على هواه، لذلك لم تثر إهتمام القوى السياسية من قريب أو من بعيد، ويعكس هذا الموقف الهلامى القدرة التنظيمية التى تمتع بها حسن البنا، فهو يريد لدعوته الإنتشار من خلال النشاط الدينى والإجتماعى دون أن يلزم نفسه أو جماعته بموقف سياسى محدد يعرضها للدخول فى صراعات تهدد وجودها ذاته وهى لاتزال فى مرحلة البناء.

وبعد عشر سنوات من تأسيس الجماعة قررت فى مؤتمرها الخامس (يناير 1939) دخول ميدان العمال السياسى، وهنا كان أمام الجماعة خياران لا ثالث لهما: الإرتباط بالوفد، أو الإرتباط بالقصر (الملك). ولما كان الإرتباط بالوفد يعنى الذوبان فى تنظيم سياسى يعبر عن الحركة الوطنية المصرية والإلتواء تحت قيادة شعبية تتجمع بشرعية تاريخية مستمدة من ثورة 1919، والتسليم بالنظام البرلمانى اللبرالى الذى يقف الوفد حارسا له، فإن قيادة الإخوان فضلت الإرتباط بالقصر طالما كان هذا الإرتباط يوفر لها الحماية ويضمن لها مزاولة نشاطها دون التعرض لخطر الوفد. وهكذا كان إختيار جماعة الإخوان لتوقيت النزول إلى ميدان السياسة عهد وزارة محمد محمود باشا الممائلة للقصر، وزاد موقف الإخوان من القصر سفورا فى عهد وزارة على ماهر التى تلت وزارة محمد محمود والتي ضمت بين وزرائها محمد صالح حرب رئيس جماعة الشبان المسلمين ووزيرا للدفاع وعبدالرحمن عزام ووزيرا للأوقاف ثم للشئون الإجتماعية وعزيز المصرى رئيسا لأركان القوات المسلحة، والثلاثة من أصدقاء البنا ومن المعروفين بعدائهم للنظام الديمقراطى اللبرالى.<sup>2</sup>

وهكذا إزداد نشاط الإخوان فى عهد وزارات القصر فإزدادت شعبيهم عدداً، وإتسع حجم فرق الجواله الإخوانية، وناصر الإخوان الموقف الرسمى للقصر بعدم التورط فى الحرب، ولما كان القصر معروفا بميوله المحورية، فقد بدأ نشاط الإخوان يثير قلق الإنجليز مما دفعهم إلى مطالبه رئيس الوزراء (حسين سرى باشا) بنقل حسن البنا (الذى كان مدرسا بالمعارف) إلى قنا، وعندما إستجاب رئيس الوزراء لضغوط الإنجليز إضطر إلى إعادته لموقعه بناء على طلب بعض

<sup>1</sup> انظر : زكريا سليمان بيومى : الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية فى الحياة السياسية المصرية 1928 - 1948، ص 89 وما بعدها

<sup>2</sup> للمزيد من التفاصيل راجع : عبدالعظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية 36 - 1947 وأيضا كتابه : عبدالناصر وأزمة مارس

النواب الدستوريين، ولكن ما لبثت الحكومة أن إعتقلت البنا والسكرى بناء على طلب السفارة الإنجليزية ثم عادت فأفرجت عنهما بضغط من القصر فلم يستمر إعتقالهما إلا 26 يوما (19 أكتوبر – 13 نوفمبر 1941) فلم يجد الإنجليزي مفرأً من عقد صفقة مع الجماعة بموجبها يتمتع الإخوان عن ممارسة أى نشاط معاد للإنجليز، في مقابل تغاضي الإنجليز عن نشاط الإخوان في الريف والمدن والمدارس.

فكيف عقد الإخوان هذه الصفقة مع الإنجليز ؟

يروى هيوارث دان Heyworth-Dunne الذى كان وثيق الصلة بحسن البنا وصاحب كتاب "الإتجاهات الدينية والسياسية في مصر الحديثة" والذي طبع عام 1950 بواشنطن، ويقدم أول رؤية غربية للإخوان من الداخل، يروى المؤلف –الذى كان شاهد عيان في نفس الوقت– أن الشيخ حسن البنا طلب من بعض المصريين المتصلين بالسفارة البريطانية أن ينقلوا للسفارة إستعداداه للتعاون بعد أن وعى الدرس (الإعتقال)، وأن أحمد السكرى طالب بأربعين ألف دولار وسيارة في مقابل "التعاون".<sup>3</sup>

ورغم ما قد توصل به رواية هيوارث دان بأنها لا تخلوا من الغرض، فالجميع يعلمون أن الرجل كان يلعب دور مصدر المعلومات الرئيسي للسفارة البريطانية عن الإخوان، كما أن الإخوان أنفسهم لم ينكروا هذه الإتصالات، فقد ورد أول إعلان رسمي عنها من جانب الإخوان بجريدة "الإخوان المسلمون" عدد 31 يوليو 1946، ولكن بطريقة أخرى، فوفق الرواية الإخوانية، كانت المبادرة من جانب الإنجليز، وأنهم عرضوا مبلغا من المال على الجماعة مقابل "التعاون" ولكن حسن البنا رفض قبول أموال الكفار!! ويدللون على ذلك بما تعرض له الإخوان من مضايقات على يد حكومة الوفد التي جاءت إلى الحكم بعد حادث 4 فبراير 1942 والتي أغلقت الشعب ومنعت الشيخ حسن البنا من ترشيح نفسه للبرلمان وإن كانت قد أقيمت على المركز العام للإخوان المسلمين.

غير أن هناك رواية أخرى لهذه الإتصالات وردت على لسان الدكتور إبراهيم حسن وكيل الجماعة المنشق بعد فصله منها عام 1947، أعلن فيها أن البنا وأحمد السكرى كانا على إتصال بالمستر كلايتون -السكرتير الشرقى بالسفارة البريطانية والذي يجيد اللغة العربية- لدراسة المصالح المشتركة بينهم وبين الإنجليز منذ خريف 1941 وأن تلك الصلة استمرت، وأن السفارة الإنجليزية إتصلت بحسن البنا عند وقوع حادث 4 فبراير 1942.<sup>4</sup>

ومهما اختلفت الروايات حول الإتصال بالسفارة البريطانية بعد خروج قيادة الإخوان من المعتقل عام 1941 بعد "مداعبة" من جانب الإنجليز، فلا يمكن أن نتصور أن 26 يوما في المعتقل كان المقصود منها إتقاء شر الإخوان حقا، ولا يمكن أن نتصور أن القصر كان قادرا على مواجهة الإنجليز عندما أطلق سراح البنا ورفاقه ولكن من الواضح أن الإنجليز أرادوا أن يبينوا للإخوان مزار التمادى في تأييد دعاية المحور ومساندة القصر. ومهما اختلفت الروايات فالإتصال قد تم والصفقة أبرمت سواء بثمان مادي أو معنوي والدليل على ذلك إمتناع الإخوان عن المشاركة في المظاهرات التي شهدتها القاهرة والألكندرية في مطلع 1942 تنادى روميل بالتقدم (تقدم يا روميل) فاقترصر الإشتراك فيها على مصر الفتاة، كما أن الإخوان لم يناصروا حكومة 4 فبراير الوفدية العدا، بل كان هناك تفاهم بينهم وبين الحكومة، بل أن الإجراءات التي إتخذتها تلك الحكومة ضد الإخوان في آخر أيامها كانت خالية من العنف فلم يبق بحل الجماعة أو إعتقال قياداتها أو أعضائها، وقصد بتلك الإجراءات توجيه رسالة تحذير إلى قيادة الجماعة التي إستفادت من الوفاق مع حكومة الوفد (المؤيدة من الإنجليز) لتوسيع دائرة نشاطها.

ولم يكن هناك ما يحول دون "تعاون" الإخوان مع الإنجليز في تلك المرحلة الدقيقة من تاريخ مصر، فرغم ما صدر عن الجماعة وقياداتها من أدبيات، وما أطلقتها من شعارات، فإنه لم يصدر عن الجماعة أى موقف محدد من الإستعمار عامة والإنجليز خاصة، ورغم تعدد المؤتمرات التي عقدها الإخوان قبل الحرب العالمية الثانية فإن أحدها لم يخرج بموقف محدد من الإستعمار أو الإنجليز، ولعل لهذا الموقف ما يبرره من وجهة النظر الإخوانية، فالجماعة تريد أن تضمن السلامة حتى يشدد عودها، ولم يكن يشغلها إلا قضية واحدة هي قضية الحكم وإقامة الدولة الإسلامية فرأت إبخار قوتها لتحقيق ذلك الغرض .

كذلك لم يتورط الإخوان في أى عمل من أعمال المقاومة السرية ضد الإنجليز أثناء الحرب العالمية الثانية، وعندما أعد أحمد حسين –رئيس مصر الفتاة– خطة عمل ضد الإنجليز عند شروع الألمان في الهجوم على الجزائر البريطانية، وحاول الإستعانة بحسن البنا وجماعة الإخوان، رفض البنا ذلك وكان مما قاله له: "أننا لا نبحث عن مغامرة قد تخبث وتفشل، وإنما نعد أنفسنا لعمل قوى ناجح، لأن الفشل يكون كارثة، لا على حركتنا أو مصر فحسب، بل على العالم الإسلامي كله".<sup>5</sup>

كان هذا هو موقف الإخوان في الوقت الذى كانوا يبنون فيه التنظيم السرى المسلح (النظام الخاص)، ولعلنا نلتبس لهم العذر –عندئذ– فلم تكن قد إكتملت لهم عناصر القوة، ولكن عندما أقدمت حكومة الوفد على إلغاء معاهدة 1936 (أكتوبر

<sup>3</sup> Heyworth – Dunne : Religious and Political Trends in Modern Egypt , Washington 1950 , PP 38-41

<sup>4</sup> الجماهير ، 1947/10/19.

<sup>5</sup> عبدالعظيم رمضان: الإخوان المسلمون والتنظيم السرى، ص 40

(1951) وأعلن الكفاح المسلح في منطقة القناة، وكان قد مضى على تأسيس النظام الخاص نحو عشر سنوات ( 1942-1951 ) رأى الإخوان -بزعامه حسن الهضيبي هذه المرة- أن يضنوا بقوتهم على العمل الوطنى، وأعلن الهضيبي لجريدة "الجمهورية المصرية" يوم 15 أكتوبر 1951 -أى بعد اسبوع من إلغاء المعاهدة- بأن أعمال العنف لا تخرج الإنجليز من البلاد، "هل تظن أن أعمال العنف تخرج الإنجليز من البلاد...؟ إن واجب الحكومة أن تفعل ما يفعله الإخوان المسلمون من تربية الشعب وإعداده، فذلك هو الطريق لإخراج الإنجليز". وخطب الهضيبي في عشرة آلاف من شباب الإخوان قائلا: "إذهبوا وإعكفوا على تلاوة القرآن". وقد رد عليه خالد محمد خالد في مقال نشره بروز اليوسف بعنوان "أبشر بطول سلامة يا جورج" نعى فيه على الإخوان هذا الموقف المتخاذل وذكر المرشد العام للإخوان بتقديم الرسول لفريضة الجهاد على غيرها من الفرائض.<sup>6</sup>

وتشير الوثائق البريطانية<sup>7</sup> إلى الصلات الحميمة بين الهضيبي والملك فاروق خلال معركة الكفاح المسلح بمنطقة القناة وتلقى مزيدا من الضوء على موقف الإخوان من قضية التحرر الوطنى فى مقابلة الهضيبي للملك فى 20 نوفمبر 1951 أكد المرشد العام للملك أن الجماعة ليس لديها نية المشاركة فى "الأعمال الإرهابية" وأنها تعادى الشيوعية أساساً ، وتدخر قوتها لتأييد الملك فى إقامة حكم نظيف ونزيه. وتنقل الوثائق نص "بيان تحديد الموقف" الذى أعلنه الهضيبي فى إجتماع للإخوان بالأسكندرية (14 ديسمبر 1951) جاء فيه: "إننا نؤيد الحكومة فى إلغاء المعاهدة، وموقفنا واضح من وجهة النظر الإسلامية، فكل عدو يحتل أرضا إسلامية يجب على كل مسلم أن يحاربه ويطرده منها ... لذلك من واجبنا أن نشن الحرب على الإنجليز لأنهم أعداء يحتلون بلادنا. ولذلك نحن نؤيد الحكومة فى إلغاء المعاهدة، ولكن الحكومة أعلنت أنها قد أعدت للأمر عدته، لذلك من الأفضل أن ننتظر حتى لا تتصادم خططنا مع خطط الحكومة مما يضر بمصالح البلاد وهو ما لا نرضاه ... ولا يجب أن نخطو خطوة قبل التحقق من مواقع أقدامنا ... ليس لدينا "كتائب تحرير" ولكن لدينا رجال كل منهم كتيبة بذاته مسلح بالإيمان والرزانة، فإذا طلبت منا الحكومة إرسالهم إلى منطقة القناة سوف نرسلهم، ولكن يجب أن نحصل أولا على ضمانات، فنحن نتردد حتى لا يحدث لنا ما حدث فى الماضى".

ولم يخف على الإنجليز أن هذا الكلام قصد به إمتصاص عوامل الثورة الكامنة فى نفوس شباب الإخوان، وخاصة أن بعضهم خرج على قرار قيادة الجماعة وإنضم إلى كتائب التحرير بل كان الشيخ محمد فرغلى قائد الفدائيين بالإسماعيلية من قيادات الإخوان، مما سبب حرجا شديدا لقيادة الإخوان أمام كل من القصر والإنجليز، فى نفس الخطاب الذى إهتمت الوثيقة بإقتباس فقرات منه يقول الهضيبي مخاطبا شباب الإخوان: "إن البنادق لا تكفى وحدها فى أيدى الناس لإخراج الإنجليز من البلاد، بينما الملاهى ومحلات الخمور تمارس نشاطها من خلف ظهور جند الله".

وهكذا، فى الوقت الذى كانت فيه الجماهير المصرية معبأة لمتابعة المقاومة المسلحة ضد الوجود البريطانى فى القناة، وفى الوقت الذى كان الشهداء فيه يتساقطون فى معارك أثارت قلق البريطانيين حتى جعلتهم يفكرون فى إحتلال مدن القناة وتحويل المنطقة كلها إلى منطقة عسكرية بريطانية لا تخضع للسلطة المصرية ويحكمها حاكم عسكري بريطانى، كانت قيادة الإخوان تنشط الهمم بحجج واهية تخفى وفاقها السياسى مع القصر -ومن خلاله- مع الإنجليز .

فليس صدفة أن تبدأ وزارة الخارجية البريطانية منذ أول يناير 1952 التفكير فى إتخاذ الإخوان كبديل للوفد فى حالة سقوط وزارة الوفد،<sup>8</sup> والنظر بعين الإرتياح إلى موقف الإخوان السلبى من الكفاح المسلح، ودراسة ما يجب على الإنجليز عمله فى حالة وصول الإخوان إلى الحكم، وما يجب عليهم أن يتبعوه من سياسات داخلية لكسب التأييد الشعبى كالقضاء على الفساد والمحسوبية. وإنتهى الأمر باقتناع وزارة الخارجية البريطانية بأن سياسة الملك فاروق الرامية إلى دفع الإخوان فى الإنتخابات القادمة ومعاونتهم للوصول للسلطة تتمتع بفرص نجاح كبيرة فى مواجهة ما تعانيه الأحزاب السياسية التقليدية من فشل وسوء سمعة، ولكن الخارجية البريطانية كانت ترى أن فرص الوفد فى كسب الإنتخابات كبيرة بحكم شعبيته وأن يستطيع أن يلعب بورقة الكفاح المسلح فى وجه الإخوان مما قد يضطرهم إلى المزايدة على الوفد بتنظيم كتائب تحرير إخوانية .

إستغرقت هذه الدراسات أربعة شهور من خبراء وزارة الخارجية البريطانية (يناير - ابريل 1952)، وبدأوا يتأهبون لمواجهة الموقف فى حالة إجراء الإنتخابات وفوز الإخوان بالحكم. ولكن حدث ما لم يكن فى الحسبان، فقامت ثورة 23 يوليو 1952، وكان ما كان من إلغاء الأحزاب السياسية وتعطيل العمل بدستور 1923 ثم إلغائه، ولم يبق على المسرح السياسى المصرى سوى الإخوان المسلمين الذين كانت علاقتهم برجال الثورة واضحة، وهنا بدأ الإنجليز البحث عن صفقة سياسية جديدة يعقدونها مع الإخوان.

وبينما كان الإنجليز على إتصال بحكومة الثورة لتحديد موعد بدء المفاوضات حول قاعدة قناة السويس، وقيل توقيع اتفاقية السودان (12 فبراير 1953) بخمسة أيام، سعوا للإتصال بالإخوان للوقوف على رأيهم فى المسألة المصرية.

<sup>6</sup> نفس المرجع ، ص 94

<sup>7</sup> F.O 371/96870, Sir Stevenson , Cairo, to Anthony Eden, 1/1/1952

<sup>8</sup> F.O 371/96875 Chancery, Cairo to African Department April 18,1952 – F.O 371/96870, Chancery Cairo to African Department , 18/1/1952

ولا تكشف لنا الوثائق البريطانية<sup>9</sup> عن بدايات الإتصال، وإسم من لعب الدور الرئيسي فيه، ولكنها تشير إلى أن المستر إيفانز Evans المستشار الشرقى بالسفارة البريطانية قد قدم إلى الدكتور محمد سالم الذى كان مراقبا لحسابات وزارة الدفاع والمعروف بتعاطفه الشديد مع الإخوان وصالح أبو رقيق عضو الشعبة السياسية لمكتب الإرشاد الذى حضر المقابلة بتصريح من المرشد العام حسن الهضبي، وكان ذلك يوم 7 فبراير 1953، وإستهل الإجتماع بحديث عام حول التعاون بين المسلمين والمسيحيين، ثم ذكر أبو رقيق أن الإخوان سعدوا كثيرا بالتصريح الذى أعلنه المستر أتلى فى زيارته الأخيرة لآسيا من أن الإسلام يقف سدا منيعا فى وجه الشيوعية، وأنه إذا تم حل المسألة المصرية، فإن الإخوان سيطلقون أيديهم لمواجهة الشيوعية، فالإسلام يحتاج إلى أصدقاء، ولا يوجد بين القوى المسيحية من يصلح لصداقة المسلمين سوى بريطانيا!! وأن الأمريكان لا نفع من ورائهم.

عندئذ إنتقل الحديث إلى قضية الجلاء، فذكر إيفانز أن قاعدة القناة ضرورية للدفاع عن الشرق الأوسط، وأنه حتى فى حالة ترك معدات القاعدة ومنشآتها تحت حماية القوات المسلحة المصرية، فإن الأمر يتطلب ترك عدد معين من الفنيين البريطانيين لصيانة القاعدة فتحفظ أبو رقيق على الرد حتى يرجع إلى المرشد العام وإن بدا عليه الإقتناع، وعقب الدكتور سالم بقوله أن الأمر قد يصل إلى "دفاع مشترك"، ولكن يجب إستبعاد هذا الشرط لإبرام إتفاقية القاعدة.

وفى 16 فبراير وُجّهت الدعوة إلى المستر إيفانز لحضور إجتماع ثانى مع صالح أبو رقيق والدكتور سالم ومنير دله، وكان اللقاء وديا، وإستنتج المستشار الشرقى للسفارة أن المرشد العام للإخوان قد سر كثيرا بمد جسور الإتصال مع السفارة البريطانية، وأبدى الحاضرون من الإخوان إرتياحهم لتوقيع إتفاقية السودان (فى 12 فبراير) وأكدوا على ضرورة الإخلاص فى تنفيذها، فذكر إيفانز أن مايريده الإنجليز للسودان الإستقرار والعلاقات الودية مع مصر وبريطانيا. وتطرق الحديث إلى موضوع الجلاء فى إطار ما دار فى إجتماع 7 فبراير وأبدى الدكتور سالم إستعداده للإرتباط مع بريطانيا بدفاع مشترك وليس مع الأمريكان لأن الإخوان يشكون فى إستمرار المصالح الأمريكية فى العالم الإسلامى، نظرا لإرتباط مصالحهم بإسرائيل .

وبعد هذين الإجتماعين الإستكشافيين، وَّجَّهَ الإخوان الدعوة إلى إيفانز لحضور إجتماع موسع مع المرشد العام حسن الهضبي فى 24 فبراير 1953. ونظرا للأهمية التاريخية لهذا اللقاء الذى حير الباحثين، ننشر فيما يلى ترجمة النص الكامل لمحضر الإجتماع<sup>10</sup> كما كتبه المستر إيفانز المستشار الشرقى للسفارة البريطانية:

### محضر محادثة بين المستر إيفانز والمرشد العام للإخوان المسلمين فى 24 فبراير 1953

- 1- دعيت للإجتماع بحسن الهضبي المرشد العام للإخوان بمنزله فى الرابع والعشرين من فبراير. وحضر الإجتماع كل من صالح أبو رقيق والدكتور سالم ومنير دله وعزيز زكى . والهضبي فى منتصف الخمسينات من عمره طيب المظهر ولكنه لا يتمتع بشخصية جذابة، فهو ودود ولكن شخصية ليست قوية، ولا يبدو عليه التعصب ويعيش فى شقة بالروضة، يتحدث الإنجليزية ولكنه لا يحسنها .
- 2- وبعد التعارف المعتاد الذى ذكر خلاله الهضبي أن الشعب البريطانى أقرب الشعوب إلى الإسلام !! إنتقل الحديث إلى مسألة الجلاء والدفاع، فأوضحت له أن تسهيلات القاعدة فى مصر ضرورية للدفاع عن الشرق الأوسط، ورغم أن المفاوضات حول القاعدة ستكون معقدة، فإن من الممكن عمل الترتيبات المحسوبة جيدا للتأكيد على الجوانب الموضوعية التى فهمت من معاونيه أنها موضع الإهتمام المشترك للإنجليز والإخوان المسلمين على السواء.
- 3- فقال الهضبي أنه يتمنى ذلك بكل تأكيد، وأن الأمر يتوقف على الإطار العام لتلك الترتيبات. وأن الإشتراك فى "منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط M.E.D.O" غير مقبول عند قطاعات كبيرة من الرأى العام الإسلامى، فهل من الممكن عمل الترتيبات اللازمة لتظل بلاد الشرق الأوسط على الحياد رسميا؟ ورأى أنه فى حالة الإحتفاظ بحياد الشرق الأوسط فإن ذلك سيكون من مصلحة حلفاء الغرب، كما كانت الحال بالنسبة لقيمة تركيا بالنسبة للحلفاء خلال الحرب الأخيرة. وقد على -أيه حال- أن فرص إحترام الحياد كانت محدودة للغاية، ولذلك يجب إتخاذ الإستعدادات الضرورية لمواجهة كل طارئ. وقد يتضمن ذلك تقوية الجيوش العربية، وتقديم تسهيلات القواعد، وإبرام إتفاقيات سرية -إذا لزم الأمر- لتتنظيم إستخدام تلك القواعد. وفى حالة تعرض مصر للهجوم فإنها ستطلب مساعدة الدول الصديقة دون شك. وعندما سألتها عما إذا كانت مصر ستطلب المساعدة الفورية فى حالة تعرض بلد آخر من بلدان الشرق الأوسط للعدوان كإيران مثلا، أجاب الهضبي بأن المسألة تحتاج أن تدرس بعناية وأنه يرى أن الإجابة تعتمد على مدى إتساع نظام ميثاق الدفاع المشترك العربى الذى لا يعتد به فى الوقت الحاضر لعدم فعاليته.

<sup>9</sup> F.O 371/102763, Chancery, Cairo, to African Department, 27/2/1952

<sup>10</sup> نفس الوثيقة السابقة

4- كان الهضيبي ودودا، ومن الممكن أن تكون فكرة الحياض إنعكاسا للخلاف في الرأي بين الإخوان أكثر من كونها نابعة من إقتناع المرشد العام نفسه. ويبقى علينا أن نرى ما إذا كان من الممكن تشجيع الهضيبي في هذا الخط وما إذا كان باستطاعته ومؤيديه كسب جميع كوادر الإخوان إلى جانب هذه السياسة.

إمضاء، إيفانز

\*\*\*

كان هذا نص ما دار بين الدبلوماسي البريطاني الكبير الذي يعتبر الرجل الثاني بالسفارة البريطانية بعد السفير، والذي يتمتع بخبرة واسعة بالأحوال السياسية الداخلية للبلاد، فضلا عن إجادته اللغة العربية. ومن الواضح أن الأفكار التي طرحت في الاجتماع الموسع كانت أفكارا إستراتيجية محضة تتصل برغبة بريطانيا في إيجاد بديل للوجود البريطاني في مصر في حالة جلائها عن قاعدة قناة السويس من خلال مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط. وواضح أيضا أن المرشد العام للإخوان المسلمين كان في طرحه لفكرة حياض المنطقة لا يمانع في الإرتباط بمعاهدات سرية مع الغرب -وبريطانيا بالذات- باعتبارها "أقرب الشعوب إلى الإسلام" وأصلحها لصداقة المسلمين، تسمح لبريطانيا وحلفائها باستخدام القواعد العسكرية في حالة تعرض المنطقة للهجوم. وإذا كان الهضيبي قد تحفظ على طلب المساعدة في حالة تعرض دولة غير عربية مثل إيران للهجوم، فإنه لم يعترض على الفكرة صراحة وإنما علق الأخذ بها على مدى فعالية ميثاق الدفاع المشترك العربي.

ورغم تشكك وزارة الخارجية البريطانية في مدى إلتزام الإخوان بالأراء التي يطرحونها، فإن الأمل لم يفقد تماما في إمكانية نجاح الهضيبي بإقناع قيادة الإخوان المسلمين بفكرة الإرتباط الإستراتيجي مع الغرب.

وإذا كنا قد عرضنا لما دار بين الطرفين من محادثات من خلال الوثائق البريطانية، فإن من حق الإخوان علينا أن ننقل نظرة على ما رواه كوادرهم حول ما دار في تلك المحادثات كما جاء في التحقيق التاريخي الهام الذي أجراه الدكتور عبدالعظيم رمضان معهم.<sup>11</sup>

فقد روى صالح أبورقيق للدكتور رمضان أن المبادرة في هذه الإتصالات جاءت من جانب الإنجليز حيث اتصل أحد رجال السفارة البريطانية بالدكتور محمد سالم لترتيب لقاء مع قيادة الإخوان المسلمين ويذكر محمد خميس حميدة ومحمد فرغلي في أقرلهما أمام محكمة الشعب أن الإنجليز عرضوا الأسس التي يقبلونها لتكون أساس المفاوضات وهي تقرير مبدأ الجلاء الكامل في مدة معينة وتسليم القاعدة للجيش المصري مع بقاء خبراء بها وتقرير حق العودة في حالة ما إذا هوجمت إحدى البلاد العربية، وأن المباحثات مع الهضيبي تناولت عدد هؤلاء الخبراء الذي قدر بأربعة آلاف وأن الإخوان قبلوا بقاء الخبراء الإنجليز بملاصهم العسكرية، كما أشار الشهود إلى طرح الهضيبي لفكرة الحياض واستعداد الإخوان لعقد معاهدة سرية مع الإنجليز للعودة إلى القاعدة في حالة تعرض مصر أو إحدى دول المنطقة للهجوم.

ورغم أن الثلاثة الذين وردت على ألسنتهم تفاصيل ما دار في الإجتماعات مع إيفانز لم يشهد منهم تلك الإجتماعات سوى واحد فقط هو صالح أبورقيق، إلا أن الخطوط العامة لما دار بين الطرفين واحدة فيما عدا الدخول في تفاصيل عدد الخبراء الذين يبقون في قاعدة قناة السويس الذي لا نجد له ذكرا بالوثائق البريطانية، وهو ما يقترب كثيرا من المنطق لأن إيفانز جاء ليناقد مبادئ عامة مع الإخوان وليس للتفاوض حول التفاصيل.

والأن يحق لنا أن نتساءل: هل أجرى الإخوان هذه الإتصالات باسم مجلس قيادة الثورة أو بتكليف منه أو حتى بإيعاز من جمال عبدالناصر شخصيا من وراء ظهر مجلس قيادة الثورة؟ أم أن الإتصالات كانت مبادرة إخوانية محضة لا دخل لمجلس قيادة الثورة بها؟

عندما صدر قرار مجلس قيادة الثورة يوم 14 يناير 1954 بحل جماعة الإخوان المسلمين وإعتقال كوادرها، صدر بيان رسمي يفيد أنه "في شهر مايو 1953 ثبت لرجال الثورة أن هناك إتصالا بين بعض الإخوان المحيطين بالمرشد وبين الإنجليز عن طريق الدكتور محمد سالم، وقد عرف جمال من حديثه مع الأستاذ حسن العشماوى في هذا الخصوص أنه حدث إتصال فعلا بين كل من منير الدله وصالح أبورقيق ممثلين للإخوان، وبين مستر إيفانز المستشار الشرقي للسفارة البريطانية، أن هذا الحديث سيعرض حينما يتقابل جمال والمرشد".<sup>12</sup>

كما أن أقوال الإخوان في محاكمتهم أمام محكمة الشعب أكدت أن الإتصال تم بعلم مجلس قيادة الثورة أو بعلم جمال عبدالناصر على الأقل، الذي أطلع على نتائج الإتصالات في إجتماع عقد بمنزل منير دله حضره كل من الضابط جمال عبدالناصر وصالح سالم وعبدالحكيم عامر وكمال الدين حسين ومن الإخوان حسن الهضيبي ومنير دله وصالح أبورقيق وحسن العشماوى، ولم يذكر أحد تاريخ الاجتماع ولكن يفهم من السياق أنه تم بعد مايو 1953 أو خلال مايو 1953، بعد ما بلغ أمر الإتصالات الإخوانية البريطانية مسامع جمال عبدالناصر عن طريق صديقه حسن العشماوى الذي لم يكن على

<sup>11</sup> عبدالعظيم رمضان: عبدالناصر وأزمة مارس، ص 130 - 136

<sup>12</sup> نفس المرجع، ص 131

وفاق تام مع الهضيبي و بطانته. وقد عقب جمال سالم على الشهادة التي تناولت هذا الإجتماع بأنه كان إجتماعا "عاديا عارضا، وبعدين أثير فيه الكلام".

ويخلص من ذلك د. عبدالعظيم رمضان باستنتاج أن هذه الإتصالات لم تؤخذ في حينها من جانب عبدالناصر وزملائه على أنها نوع من التآمر بين الإخوان والإنجليز، وخاصة أن الإخوان لم يكن لديهم ما يخفونه عن عبدالناصر وزملائه.<sup>13</sup>

ويذكر حسين حموده –أحد الضباط الأحرار من الإخوان المسلمين– أن عبدالناصر قال له بعد حل الجماعة أن "إتصالهم بالإنجليز كان بعلمي وبالإتفاق معي ولكني أودبهم حتى يخضعوا لإرادتي" وأنه عندما سأل عبدالناصر عن قصة إتصال الإخوان بالإنجليز فقال له: "لقد طلب الإنجليز الإتصال بالمرشد العام للإخوان المسلمين لإستطلاع رأيه ورأى الإخوان في مشروع المعاهدة المزمع عقدها معهم بشأن جلاء القوات البريطانية عن مصر ورغبة إنجلترا في إستمرار التحالف مع مصر وعودة القوات البريطانية إلى مصر في حالة الحرب أو خطر الحرب، فإتصل الإخوان بعبدالناصر وأعلموه بطلب الإنجليز فوافق عبدالناصر على ذلك على أن يوافق الإخوان بما سوف يدور من حديث بينهم وبين الإنجليز، وفعلا أخطر الإخوان عبدالناصر بكل ما دار بين مبعوث السفارة البريطانية ومندوبى الإخوان في هذا اللقاء".<sup>14</sup>

وواضح من هذه الرواية التي يضعها حسين حمودة على لسان عبدالناصر التأكيد على أن الإتصالات تمت بعد إبلاغ عبدالناصر أولا برغبة الإنجليز وأنه تم إطلاع على النتائج بعد المقابلات الإخوانية – البريطانية. وهنا لا يتناقض حسين حمودة مع أقوال زملائه في المحاكمة من حيث الحرص على تأكيد أن الإتصالات تمت في إطار الشرعية السياسية وبعلمها.

ولا جدال في أن عبدالناصر ومجلس قيادة الثورة قد علموا بما دار بين الإخوان و الإنجليز من إتصالات، ولكن متى كان ذلك؟ لقد بدأت الإتصالات كما رأينا– يوم 7 فبراير 1953، وهو تاريخ لم يذكره أحد من الإخوان أثناء المحاكمة أو بعدها، ولكن كان هناك حرص دائم على عدم ذكر التاريخ الحقيقي لبداية الإتصال، كما أن رجال الثورة لم يكن لديهم علم به، وإنما علموا بالإتصالات عن طريق حسن العشماوى في مايو، بعد أن تعثرت المفاوضات الرسمية بين الوفد المصرى والوفد البريطانى للمباحثات والتي دارت فيما بين 27 إبريل و 6 مايو 1953. ومن الواضح أن حسن العشماوى لم يكن على وفاق مع الهضيبي (بإجماع مصادر الفترة) وكان من المقربين لجمال عبدالناصر كما أنه لم يكن بين من شاركوا في المحادثات الإخوانية – البريطانية مما يوحي بأن العشماوى نفسه لم يعلم بتلك الإتصالات إلا في مايو عندما طلب منه نقل أخبارها إلى جمال عبدالناصر فإذا لم يكن هناك ما يخفيه الإخوان عن رجال الثورة، فلماذا تأخر إبلاغهم بهذه الإتصالات؟! ولماذا التكم على تلك الإتصالات لمدة ثلاثة شهور؟

لقد بدأت الإتصالات الإخوانية – البريطانية يوم 7 فبراير –على نحو ما رأينا– قبل إنتهاء الجولة الأولى من المباحثات المصرية – البريطانية الخاصة بالسودان بخمسة أيام، وقبل بداية المفاوضات حول قناة السويس بشهرين ونصف، ولو صح عزم الهضيبي و بطانته على إستطلاع نوايا الإنجليز في تلك المرحلة الدقيقة لكان من الواجب إطلاع قيادة الثورة على ما تم التوصل إليه مع الإنجليز في فبراير حتى يتهيأ المفاوض المصرى لمواجهتهم، وليس في مايو بعد تعثر المفاوضات وتوقفها.

ليس هناك من تفسير محتمل لهذا التكم من جانب الإخوان إلا الحرص على أن تكون لهم اليد العليا في التعامل مع الإنجليز عندما تتم لهم السيطرة على مقاليد الأمور في البلاد، فلم يعد سرا أن الإخوان إنتهزوا فرصة الوفاق مع رجال الثورة لمحاولة فرض وصايتهم عليها من ناحية (المطالبة بمراجعة القرارات قبل صدورها) وتوسيع نشاطهم بين ضباط الجيش والبوليس من ناحية أخرى، بغرض الوثوب إلى السلطة سلما أو عنوة، ومن هنا كانت إتصالات قيادة الإخوان بمحمد نجيب في خريف 1953، ومحاولة إقصاء عبدالرحمن السندى من رئاسة النظام الخاص لصلته بعبدالناصر، وبالتالي كان على قيادة الإخوان أن تتطلع إلى اليوم الذى تدير فيه المفاوضات بنفسها مع الإنجليز إذا قدر لها امتلاك زمام الأمور، فكان إخفاء أمر المحادثات الإخوانية – البريطانية طوال هذه المدة حتى دخل حسن العشماوى دائرة العالمين بها، فلم يعد هناك بد من إبلاغ جمال عبدالناصر بها مع الحرص على الإشارة بأنها تمت في مايو بعد قطع المفاوضات.

وإذا كان عبدالناصر ورفاقه قد إستمعوا إلى حديث الإخوان حول هذه الإتصالات، فلا يمكن أن يكون أمرها قد أصبح متقبلا عندهم، ولذلك نجد عبدالناصر يطالب الإخوان بعد علمه بهذه الإتصالات بحل النظام الخاص (التنظيم السرى)<sup>15</sup> في محاولة لإنتزاع درع الإخوان، قبل تصفيتهم سياسيا أو على الأقل تحجيمهم.

ولا يمكن –بأى حال من الأحوال– أن يكون قد حدث تنسيق بين مجلس قيادة الثورة والإخوان بشأن هذه الإتصالات، لأن فكرة الحياذ وعقد إتفاقات سرية لإستخدام القواعد لم تكن واردة في فكر عبدالناصر في هذه المرحلة، ومعنى ذلك أن الإخوان كانوا يرسمون إستراتيجية خاصة بهم بمعزل عن مجلس قيادة الثورة، ودليلنا على ذلك ما يروييه حسين حمودة من أنه أثناء وجوده في الولايات المتحدة الأمريكية في خريف 1953 بدورة تدريبية عسكرية بكلية الحرب العليا لاحظ وجود

<sup>13</sup> نفس المرجع، ص 134

<sup>14</sup> حسين محمد أحمد حمودة: أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمون، ص ص 98 – 99

<sup>15</sup> عبدالعظيم رمضان : المرجع السابق، ص 137

دراسة أعدتها الكلية عن "الحزام المحمدي" كشف فيه الأمريكيان عن أملهم في عمل حلف إسلامي عسكري يرتبط بالولايات المتحدة الأمريكية بمعاهدة أمن متبادل لمقاومة الإلحاد والشوعية، وأن هنري بايرود رئيس قسم الشرق الأوسط بالخارجية الأمريكية قال للضباط في حفل أقامه السفير المصري بواشنطن أن الولايات المتحدة مستعدة لتسليح الجيش المصري بأحدث الأسلحة إذا وقعت مصر معاهدة للأمن المتبادل مع الولايات المتحدة لما لمصر من تأثير روحي عظيم على العالم الإسلامي. ويذكر حسين حمودة أنه قابل جمال عبدالناصر في نهاية 1953 ونقل إليه حديث بايرود وأخبار دراسة "الحزام المحمدي" فكان رد عبدالناصر كالتالي: "المشكلة الرئيسية ليست بيننا وبين الإتحاد السوفييتي، ولكن المشكلة بين العالم العربي وبين إنجلترا وفرنسا وإسرائيل، فإنجلترا ما زالت جيوشها في مصر والسودان وشرق الأردن والعراق وعدن، وفرنسا ما زالت تحتل تونس والجزائر ومراكش، واستقطعت إسرائيل أكثر من نصف فلسطين، فكيف ندخل معاهدة تحالف ضد الإتحاد السوفييتي الذي لا يوجد بينه وبين العالم العربي أى مشكلة، وإذا كانت الولايات المتحدة جادة فيما تدعيه من أنها راغبة في صداقة العالم العربي، فعليها معاونته في تحرير أرضه من الإستعمار الفرنسي والبريطاني وحل مشكلة فلسطين بما يصون حقوق أصحابها الشرعيين، وعلى هذا الأساس فإن حكومة مصر ستقاوم كافة الأحلاف التي تروج لها الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط حتى ينال العرب حقوقهم كاملة".<sup>16</sup>

وشتان بين ما قاله الهضيبي للمستشار الشرقي للسفارة البريطانية في إجتماع 24 فبراير، وبين هذا التوجه السياسي الواضح لعبدالناصر الذي جرى به قلم أحد خصومه من الإخوان أنفسهم، لذلك لا نعتقد أن عبدالناصر قد ارتاح لما دار بين الهضيبي وإيفانز ومن ثم بدأ العد التنازلي لتصفية الإخوان منذ مايو 1953 عندما علم بأخبار هذه الإتصالات.

ولكن هل قطع الإخوان صلاتهم بالإنجليز بعد هذه المحادثات ؟

تكشف لنا الوثائق البريطانية عن لقاء آخر تم بين إيفانز المستشار الشرقي للسفارة البريطانية والملحق العسكري البريطاني من ناحية، وسعيد رمضان وعبدالحافظ الصيفي عن الإخوان من ناحية أخرى وذلك في شهر يوليو 1953، وتولى ترتيب الإجتماع مابلبيك Mapplebeck أحد رجال الأعمال البريطانيين بمصر وكان على صلة بشركة هوكر سيدلي للطائرات بناء على طلب من صديقه قائد السرب حسن القرموطي مساعد رئيس أركان حرب الطيران المصري وصديق الإخوان المسلمين، وتم عقد اللقاء هذه المرة في بيت رجل الأعمال البريطاني. وعرض سعيد رمضان في هذا الإجتماع نقطتان: إحداهما تتعلق بما تتعرض له السيادة المصرية من مساس عندما تكون مصر هدفا للهجوم بسبب وجود القاعدة على أراضيها، والثانية تتعلق بإقامة علاقة إستراتيجية مع بريطانيا حيث أعلن سعيد رمضان للجانب البريطاني أن الإخوان يفضلون التفاهم مع الإنجليز ولا يريدون التفاهم مع الروس أو الأمريكان، وانتقد الصيفي أعضاء مجلس قيادة الثورة لتعاونهم مع الأمريكان، وذكر أنهم يبررون ذلك بالحاجة إلى المعونات الاقتصادية الأمريكية، وأبدى الرجلان (سعيد رمضان والصيفي) عدم ارتياحهما لصالح سالم.<sup>17</sup>

وكانت محصلة الإجتماع إقتناع الجانب البريطاني بنوايا الإخوان والإعجاب بشخصية سعيد رمضان والتركيز عليه في المستقبل بإعتباره النجم الصاعد في سماء الإخوان كما أنه كان يشغل منصب السكرتير العام للمؤتمر الإسلامي الدولي.

وهكذا وجد الطرفان أن من مصلحتهما التعاون مع بعضهما على المدى البعيد وخاصة أن الإنجليز كانوا يظنون أن العسكريين (رجال الثورة) سوف يخسرون عند دخولهم في الصراع المرتقب مع الإخوان، وتأكد لديهم هذا الشعور بعد ذلك الحديث الذي دار بين إيفانز وعبدالناصر وصالح سالم في 10 سبتمبر 1953. فقد ذكر عبدالناصر لإيفانز أن مجلس قيادة الثورة ليس على وفاق مع الهضيبي وبطانته بما فيه من منير دله وصالح أبورقيق وسعيد رمضان، وأن الإخوان منقسمون على أنفسهم إلى فريقين أحدهما على رأسه الهضيبي والآخر على رأسه عبدالرحمن البنا وصالح عشاوى وهما على علاقة طيبة بمجلس قيادة الثورة، وأن حالة الإنقسام هذه لا تجعل من الإخوان خطرا سياسيا حقيقيا.<sup>18</sup>

ولعل القارئ يلاحظ أن عبدالناصر تعمد إبداء سوء العلاقة مع الأشخاص الذين تباحث معهم إيفانز، وذلك بعد أن علم عبدالناصر بنياً هذه المحادثات في مايو، فلو كانت تمت بمشورته لحاول أن يؤكد على الصلة المتينة التي تربطه بهم ولعله أراد أن يلمح لإيفانز أنه لا جدوى للتعامل مع الإخوان لأنهم منقسمين على أنفسهم ولا وزن حقيقي لهم.

على كلٍ فهم الإنجليز حديث عبدالناصر مع إيفانز من زاوية أخرى فقد رأوا في الإخوان المسلمين خطرا حقيقيا على مجلس قيادة الثورة (أو على العسكريين) وإشتموا رائحة الصراع المرتقب بين الطرفين، فبدأوا يعدون العدة للمراهنة على الإخوان المسلمين.

وكعادة الإنجليز عند الإقدام على صنع قرار ما بحثت الخارجية البريطانية عن متخصص يعد دراسة عن الإخوان المسلمين لتكون بين يدي مخططي السياسة البريطانية، ووجدت في الكابتن هاردي Hardie -الضابط الكندي الذي سبق له الخدمة في مصر والمعنى بأمر الإخوان المسلمين- ضالتها، فكلف رسميا بإعداد دراسة عن الإخوان المسلمين عن

<sup>16</sup> حسين محمد أحمد حمودة: المرجع السابق ، ص ص 90- 91. ومن عجب أن يكون رأى المؤلف في عبدالناصر أنه "لم يكن رجل سياسة قط ولا كان رجل حرب على الإطلاق"، نفس المرجع ، ص 166

<sup>17</sup> F.O 371/102766, C.B.Duke to African Department, Cairo, Sep.12/1953

<sup>18</sup> F.O 371/102706, Duke to Roger Allen, Cairo, Sep.17/1953

طريق وزارة الحربية البريطانية، وأتمها في 13 أكتوبر 1953 وتناولت تلك الدراسة: أصول حركة الإخوان، وشخصية حسن البنا مؤسس الجماعة، والأفكار التي طرحتها الحركة، ونشاط الجماعة في مصر وخارجها، ويتضح من قراءة الدراسة (التي تقع في 29 صفحة فولسكاب) إطلاع الباحث على أدبيات الإخوان باللغة العربية، ومعرفة الواسعة بالحركة السياسية في مصر، ويبدو أنه كان من ضباط المخابرات العاملين بمصر، وإنتهى من دراسته إلى التأكيد على أن الإخوان "جماعة فائقة التنظيم يدين أفرادها بالولاء والطاعة لقيادتهم، ونفوذها الآن (في مصر) أخذ في الإتساع، وذات تأثير كبير في الحكومة الحاضرة (حكومة الثورة)" وأن عدد أعضائها يزيد قليلا على النصف مليون معظمهم من العمال والطلبة، وأن فرص الجماعة على الساحة السياسية المصرية كبيرة بعد إختفاء الأحزاب التقليدية وعدم وجود معارضة سياسية فعالة في مصر، كما أن تأثيرها متزايد على الصعيد العربي.<sup>19</sup>

وهكذا بدأت الخارجية البريطانية تتجه إلى إعداد العدة لإتخاذ الإخوان أداة معارضة ضد مجلس قيادة الثورة، عندما فاجأهم نتيجة إنتخابات مكتب الإرشاد في 8 أكتوبر 1953 فقد نجح أصدقاء جمال عبدالناصر المناصرين لمجلس قيادة الثورة في الإحتفاظ بمواقعهم بمكتب الإرشاد مثل عبدالرحمن البنا والدكتور حسين كمال الدين، ودخول أعضاء جدد بمكتب الإرشاد ممن عرفوا بالتعاون مع مجلس قيادة الثورة مثل خميس حميدة وعبدالقادر عودة ومحمد فرغلي. غير أن إنتخاب الهضيبي مرشدا عاما مدى الحياة جعل الخارجية البريطانية تشعر ببعض الإطمئنان.<sup>20</sup>

وعندما أصدر مجلس قيادة الثورة قرار حل الإخوان واعتقال كوادرهم في 14 يناير 1954، أبدت السفارة دهشتها لنجاح الحكومة في تنفيذ القرار دون أن تحدث مقاومة من جانب الإخوان وخاصة (والكلام للسفارة) أن لهم شُعب عديدة بالجيش والشرطة ورأت السفارة البريطانية أن مجلس قيادة الثورة قد عرض نفسه للعزلة السياسية بهذا "الإقلاق" الجديد، وتوقعت أن ينشط الجهاز السرى للإخوان لإغتيال أعضاء مجلس قيادة الثورة كما فعلوا مع النفراشي من قبل.<sup>21</sup>

وفي تحليل وزارة الخارجية البريطانية لهذا الحدث الهام ذهبت إلى أن الإخوان المسلمين كانوا على أتم الإستعداد للقبول بما لا يقبله عبدالناصر ومجلس قيادة الثورة، ووصفت عملية تصفية الإخوان بأنه "عمل جنونى Crazy act"، وأن اتهام الإخوان بالإتصال بالإنجليز من وراء ظهر مجلس قيادة الثورة ليس له ما يبرره، لأن العرف السائد على الساحة السياسية في مصر هو قيام السفارة باستطلاع آراء القوى السياسية المختلفة وأن المقصود به إتهام الإخوان "بالخيانة الوطنية" للتخلص من ثقلهم السياسى كما تخلص مجلس الثورة من قبل من الوفد والأحزاب الأخرى وأدانهم بالفساد، ومعنى ذلك أن عبدالناصر يريد أن يثبت للمصريين أن ما يتم التوصل إليه مع بريطانيا أفضل بكثير مما قبل به الإخوان كما أن معناه أن المصريي ينوون التقدم بمقترحات جديدة لتقريب وجهات النظر.<sup>22</sup>

ولكن السير ستيفنسون –السفير البريطانى بالقاهرة– رأى في تلك الخطوة مؤشرا إلى أن مجلس قيادة الثورة سوف يتشدد في المفاوضات حتى يبين أنه أكثر وطنية من الإخوان، وإستدل على ذلك بمتابعة حوادث المقاومة الشعبية في منطقة القناة التي كانت قد استؤنفت بالفعل قبيل حل الإخوان وبصورة تقطع بوجود يد قوية للحكومة فيها.<sup>23</sup>

وبذلك طوى مجلس قيادة الثورة صفحة من تاريخ الإخوان المسلمين، وطوى معها تلك الإتصالات التي دارت مع الإنجليز حول رسم إستراتيجية للمنطقة تضعها في فلك الغرب تحت ستار الحياد والمعاهدات السرية التي تسمح باستخدام القواعد ضد الإتحاد السوفييتى.

ورغم أن الإخوان تشدقوا كثيرا بإسم فلسطين وتبنوا قضيتها في مرحلة من تاريخهم إلا أننا لا نجد لها ذكرا فيما دار من مباحثات بينهم وبين الإنجليز حول إستراتيجية المنطقة. لقد كان الإخوان يعدون أنفسهم –على ما يبدو– لوراثة مجلس قيادة الثورة فحاولوا التوصل إلى أسس يقوم عليها حل القضية الوطنية –لأول مرة في تاريخهم– وجاء سيف الحل في يناير 1954 ليقطع الطريق عليهم، وليفرض على الإنجليز التعامل مع طرف مصرى واحد هو مجلس قيادة الثورة.

<sup>19</sup> F.O 371/102706, Major Maude, War Office to Mackworth – Young, Forign Office, Oct.13/1953

<sup>20</sup> F.O 371/102706, Chancery Cairo to Arfican Department, Nov.5/1953

<sup>21</sup> F.O 371/108319, Sir Stevenson to Foreign Office, Tel., Cairo, Jan.16/1954

<sup>22</sup> F.O 371/108319, Minute by W.Morris. Jan.18/1954

<sup>23</sup> F.O 371/108319, Sir Stevenson to Anthony Eden, Jan.25/1954